

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٩٥

الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد كوينلان (أستراليا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد إيلشيف

الأرجنتين السيد أويارثابال

الأردن السيدة قعوار

تشاد السيد غومبو

جمهورية كوريا السيد أوه جون

رواندا السيد مانزي

شيلي السيد أولغوين سيغاروا

الصين السيد تساو يونغ

فرنسا السيد بيرتو

لكسمبرغ السيدة لوكاس

ليتوانيا السيدة ياكوبونه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد شيرمان

نيجيريا السيد لارو

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1460690 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في عملنا، وحيث أن هذه هي أول جلسة نعقدها في القاعة المفتوحة منذ تولي أستراليا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيدة ماريا كريستينا بيرثال، الممثلة الدائمة للأرجنتين، على رئاستها للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأنا أعلم أنني أتحدث باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن تقديرنا العميق للسفيرة بيرثال، ومحمل فريقها على المهارة الدبلوماسية المتميزة، والتعاطف، وروح الدعاية، التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب بالنيابة عن المجلس بالسفير غهوتو زكريا، المدير العام لإدارة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول عن بعد بواسطة الفيديو، من بوجمبورا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بارفي أنانغا - آنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد أنانغا - آنيانغا، الذي سينضم أيضا إلى جلسة اليوم عبر التداول عن بعد بواسطة الفيديو، من بوجمبورا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد أنانغا - آنيانغا.

السيد أنانغا - آنيانغا (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى إسهام بلدكم في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم أكثر استقرارا وسلاما.

يتمثل التطور المهمين على الأحداث، أكثر من أي شيء آخر، في دخول بوروندي في فترة حملة انتخابات عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من التأثير السلبي لمقاطعة انتخابات عام ٢٠١٠، أعربت مجمل الطبقة السياسية الوطنية البوروندية عن إرادتها في تحويل الانتخابات المقبلة إلى فرصة ليس فقط لإصلاح الآليات الانتخابية، ولكن أيضا لضمان المشاركة الشاملة في بيئة أكثر تسامحا وسلمية، مما سيسهم في بناء السلام والمصالحة الوطنية. وقد أشار رئيس الجمهورية نفسه بشكل أفضل إلى ارتباط الانتخابات المقبلة ببناء السلام في بوروندي عندما قال في ١ تموز/يوليه،

”كما أعلننا بالفعل لمواطني بوروندي وللمجتمع الدولي، فإننا نرغب في أن تجري انتخابات عام ٢٠١٥ بطريقة أفضل من كل الانتخابات التي نظمت حتى الآن. إن الانتخابات ستعطي للبلد مؤسسات وزعماء يحظون

الحكومة ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي في إطار الحوار السياسي الشامل الذي استهل في آذار/مارس ٢٠١٣، ساعد الطبقة السياسية في بوروندي بأسرها على تبادل الآراء بشأن الحالة السياسية في البلد. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ الفعال لمدونة قواعد حسن السلوك المعتمدة في حزيران/يونيه، كما يعلم المجلس، فقد أيد الاجتماع الذي عقد في غيتيغا توضيح الظروف السياسية الحالية، مع إعادة التأكيد على مبدأ الشمولية، ومن دونهما ستضعف مصداقية العملية الانتخابية.

ومن الواضح أن الحكومة اختارت إعادة تأكيد سيادة القانون صراحة على أساس المزيد من التوصيات السياسية التي تمت الموافقة عليها فعلاً، رافضة تفعيل مفهوم الناشط السياسي وداعية المعارضة إلى تأطير عملها في امتثال صارم للقوانين السارية. ويجب علينا مع ذلك أن نرحب بتعهد الحكومة بمواصلة الحوار السياسي. ونرحب أيضاً بإعادة تأكيد المعارضة على عزمها المشاركة في الانتخابات المقبلة حتى استكمالها، بصرف النظر عن المعوقات. ومن المهم الآن التركيز على المسائل الرئيسية المنصوص عليها في مدونة قواعد حسن السلوك، ولا سيما تهئية حيز سياسي أكثر انفتاحاً وبيئة آمنة يمكن التعويل عليها لضمان حماية جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية، وضمان حرية الانتخابات ونزاهتها وإدانة العنف السياسي وحظره بجميع أشكاله، ولا سيما تلك التي تشمل رابطات الشباب المتتمين إلى الأحزاب السياسية.

إن وجود إطار قانوني وآليات تنفيذية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لن يكون كافياً بحد ذاته لاستعادة الثقة في العملية الانتخابية. وينبغي للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة توفير المزيد من الضمانات من خلال تعزيز صورتها بوصفها سلطة مستقلة ونزيهة، ولا سيما من جانب جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك في مرحلتي ما قبل الانتخابات

بثقة الشعب. وستؤدي إلى إحلال السلام، وتوطيد الديمقراطية وتعزيزها وتحقيق الاستقلال في البلد“.

إننا نتشاطر ذلك الطموح، وهذا التعليق الملائم للغاية الذي أدلى به رئيس الدولة.

لكن يجب أن نضاعف جهودنا، حيث تفصلنا ستة أشهر تقريباً عن تلك الانتخابات الهامة، وإحراز تقدم لهذه الغاية لا يزال محدوداً. إن التقدم المتميز الذي حققناه على مستوى الحوار السياسي يمر باختبار صعب. ورغم وجود الإطار التشريعي بشكل كامل الآن، أدى قيام اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بتقسيم دوائر انتخابية على مستوى المحافظة والبلدية، إلى نشوب خلافات واتهام المعارضة للجنة بالتحيز.

إن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ملتزم بتصحيح أوجه الاختلال التي تم تحديدها، على الرغم من أنه حذر من أنه سيكون من المستحيل الوفاء بجميع المطالبات. وسواء كان ذلك صحيحاً أم لم يكن كذلك، فإن التهم الموجهة تجسّد انعدام الثقة لدى قسم لا يُستهان به من الطبقة السياسية فيما يتعلق بالمؤسسة التي تتولى تنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٥، حتى قبل أن تبدأ. ونحن نأسف بشدة لهذه الحالة، التي تظهر انعدام الثقة بين الأغلبية والمعارضة.

كما أن التوترات موجودة في المناخ السياسي في مختلف

المحاكمات التي تمثل فيها شخصيات المعارضة الرئيسية.

وما فتئت المعارضة تقول، من خلال هذه الدعاوى القضائية وقبل بضعة أشهر من إجراء الانتخابات، إن النظام القضائي يُستغلّ وليس حرّاً تماماً، وهي تهمة تنكرها الحكومة، قائلة إنها لا تتدخل في سير العدالة. لم يفت الأوان لتحويل هذه الحالات من سوء الفهم إلى فرصة لبناء الثقة في العملية الانتخابية برمتها. والتقييم الثالث لخارطة الطريق، الذي عقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في غيتيغا بناء على دعوة من

٢٠١١، بالنظر إلى أن عدداً صغيراً فقط من الحالات جرت محاكمتها في المحكمة. وفي تطور ذي صلة، كان إصلاح نظام العدالة يتسم بالبطء، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية. غير أنه من الجدير بالذكر أن عملية اختيار المفوضين قد بدأت إلى جانب اعتماد القانون المتعلق بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإصداره. لقد دعا مختلف أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون إلى وجود لجنة ذات مصداقية وشمول.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، أقر الرئيس نكورونزيزا، أثناء خطاب وجهه إلى الأمة، بأن الفساد لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة. وأكد من جديد التزامه بسياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد. وفي هذا الصدد، يجب الترحيب بعمل المكتب البوروندي للإيرادات - سلطة تحصيل الضرائب في بوروندي - وتشجيعه. فستكون هناك حاجة بالفعل إلى عمل نموذجي للدفع بذلك الهدف الهام قداماً.

ويسري أن أنقل أنه فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، فقد تم الشروع في التقدم المحرز نحو إنهاء أنشطة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وفقاً للخطة الانتقالية المشتركة. ومن الناحية الرمزية، ستنتهي أنشطة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عند إنزال علم الأمم المتحدة من على مقره هناك. وقد تم الاستمرار في خفض تدريجي للموظفين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي كجزء من خطة السحب التدريجي للموظفين، وتحقيق التوازن بين مغادرة الموظفين وأداء مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لأنشطته الأساسية حتى انتهاء ولايته. وواصل الفريق القطري للأمم المتحدة تعزيز قدراته في المجالات التي ستوقف فيها أنشطة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، لا سيما في الحكم الرشيد وسيادة القانون، مع الحرص على ضرورة اجتناب الثغرات.

وما بعدها، كما هو الحال في عملية تسجيل الناجحين، التي من المقرر إطلاقها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إدارة المنازعات الانتخابية.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي حين أن الانتخابات المقبلة هي حتى الآن التحدي السياسي الأكثر إلحاحاً وتعدد في الجوانب الذي يواجهه البلد، فهناك تطورات هامة أخرى جديرة بالذكر. وعلى نحو عام، واصلت بوروندي التمتع بالاستقرار إلى حد ما في الحالة الأمنية في جميع أنحاء أراضيها. وفي ملاحظة ذات صلة، خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، كان جلياً الانخفاض الكبير في أعمال العنف السياسي والتعصب التي يرتكبها الشباب المنتمون إلى أحزاب سياسية، حيث اتسمت بانخفاض في عدد انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية. فمن متوسط شهري بلغ ١٠ حوادث تم رصدها في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، انخفض عدد الحوادث المرتبطة بالشباب من الحزب الحاكم الموثقة من قبل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى ٧ حوادث في آب/أغسطس و ٣ في أيلول/سبتمبر. يبدو أن النداءات التي وجهها رئيس الحزب الحاكم محذراً الجناة من عواقب فردية لقيت آذاناً صاغية. تلك الحوادث تشمل حظر الاجتماعات العامة أو تعطيلها أو التهديدات والاعتداءات الجسدية المرتكبة ضد أعضاء أحزاب المعارضة. كما تأثرت منظمات المجتمع المدني والصحفيون أيضاً.

وفي تطور إيجابي، تم الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان، السيد بيير كلافير مبونيمبا في ٢٩ أيلول/سبتمبر لأسباب صحية. ومع ذلك، فإن قضيته لا تزال معلقة في المحكمة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه لم يحدث تقدم كبير في مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي وثقها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي منذ عام

الفشل في مسيرتها نحو تحقيق قدر أكبر من السلام والرخاء لجميع أبناء شعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أونانغا - أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه الجلسة هي الأخيرة التي يعقدها المجلس قبل إغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في نهاية عام ٢٠١٤، دون أن يشمل ذلك الجلسة المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير، اسمحو لي أن أبدأ بتوجيه خالص الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، وكامل أفراد فريقه في بوجومبورا. وأود أن أرحب ترحيباً خاصاً بمهنيّتهم المثالية وتفانيهم الراسخ اللذين أظهرهما دائماً لدى الاضطلاع بالمهام المعقدة التي أوكلها المجلس إليهم، وتنفيذ العملية الانتقالية بسلاسة قبل نهاية السنة. بفضل دعمهم، تمكنت من تأدية دوري في عملية بناء السلام.

كما أرحب بوجود صديقي العزيز السفير زكريا غوتو، المدير العام للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في وزارة الخارجية في بوروندي.

أود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية اليوم. وعقب الإدلاء ببعض الملاحظات عن الحالة الراهنة في البلد، أريد أن أتوسع في الكلام عن موضوع نهاية بعثة الأمم المتحدة وآثارها. أخيراً، أود أن أتكلم عن اجتماع المائدة المستديرة الذي سينعقد في بوجومبورا بتاريخ ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بين الحكومة وشركائها الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

خلال آخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.7174)، لاحظت انعدام الثقة المتزايد الذي كان

إن موافقة الحكومة في ١١ آب/أغسطس على استمرار وجود مكتب قائم بذاته للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان استناداً إلى اتفاق عام ١٩٩٥ قد مهدت الطريق لضمان استمرار مشاركة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في بوروندي. هذا تطور إيجابي للغاية، لأنه سيضم برامج لبناء القدرات مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وندعو المجلس والدول الأعضاء إلى ضمان توافر ما يكفي من الموارد المخصصة للمكتب الجديد.

وإذ نمضي قدماً، ستظل بوروندي بحاجة إلى دعم قوي من جميع شركائها من أجل تجاوز جميع التحديات القائمة وتنفيذ استراتيجيتها الوطنية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية. وإني أثني على السفير بول سيغر لقيادته والتزامه الذي لا يكلّ بتوطيد السلام وجهود التنمية في بوروندي. وحشد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وأسرة الأمم المتحدة برمتها كل طاقاتها للمشاركة بنشاط في اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده في بوجومبورا يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

وفي الختام - وهذه نقطة لا يمكن المغالاة في التأكيد عليها - يجب على الحكومة أن تواصل بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية. وينبغي تجنب أي وضع يمكن أن يؤدي إلى عكس اتجاه المكاسب التي تحققت حتى الآن. وإني على ثقة تامة بأن هذا ما سيحدث. وفي حين يستعد البلد للانتخابات المقبلة بحلول عام ٢٠١٥، لا توجد طريقة أفضل لتحقيق هذا الهدف من القيام على نحة استباقي بتنفيذ سياسات شفافة وشاملة ترمي إلى ضمان مصداقية العملية الانتخابية، الأمر الذي سيمثل اختباراً حاسماً يتمثل في أن بوروندي لا يمكن أن تتحمل

لن يحدث، حيث لن يستفيد أحد منه، ولكن ينبغي لنا جميعاً أن نواصل العمل يداً بيد لمنع ذلك من أن يحدث.

إن المغادرة الوشيكة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي نهاية العام تشكل لحظة حاسمة ودقيقة لبوروندي - حاسمة لأنها تمنح البلد الفرصة لإثبات أنه مستعد لبدء فصل جديد في عملياته لبناء السلام، ولكنها دقيقة أيضاً لأنها تأتي قبل مجرد خمسة أشهر من الانتخابات العامة. إن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي سترك وراءه ثغرات خطيرة، ليس أقلها في مجالي الحوار السياسي، وتيسير إجراءاته على مستوى رفيع. وقد جرى تحديدهما كمجالين يتصفان بالأولوية في الخطة الانتقالية المشتركة التي اعتمدها المجلس في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك، تُبذل الجهود حالياً لكفالة الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأنا سعيد بذلك. وأرحب ببعثة الأمم المتحدة المعنية بالانتخابات، التي سيتم نشرها بموافقة الحكومة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتبقى حتى بعد الانتخابات.

وتعزيز الفريق القطري التابع للأمم المتحدة يسلك أيضاً الطريق الصحيح. والمهم أن يجري الانتقال من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى الفريق القطري بطريقة سلسة. لهذا، أدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى أن يسمي في الوقت المناسب المنسق المقيم في بوروندي، الذي يمتلك الشخصية اللازمة لدعم البلد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وفي المسائل المؤسسية والسياسية ذات الصلة.

علاوة على ذلك، إن التزام الحكومة بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في سبيل مواصلة تعزيز هذه الخطة في بوروندي علامة مشجعة، مثلما ذكر الممثل الخاص للأمين العام. ومع ذلك، وفي حين تتوفر الإرادة السياسية لفتح مكتب مستقل بذاته، هناك افتقار إلى الوسائل المالية اللازمة للحفاظ على وجوده الميداني. لذلك، قمت بتنظيم اجتماع

يعوق تقدم البلد على الصعيدين، الداخلي بين الحزب الحاكم والمعارضة، والخارجي بين الحكومة وشركائها الرئيسيين الدوليين على حد سواء. واليوم، ومع العملية الانتخابية الجارية على قدم وساق، لا تزال هذه التوترات مستمرة. وبغية عدم تكرار ما سبق أن قاله الممثل الخاص للأمين العام، سوف أمتنع عن الخوض في تفاصيل التطورات الأخيرة، لكنني سأقتصر على بعض الرسائل الرئيسية المتعلقة بالانتخابات التي ستجري في العام المقبل، وهي ذات أهمية كبيرة.

إن المشاركة الشاملة أمر رئيسي. وأعتقد أنه لا يسعنا أن نبالغ في تقدير هذا العنصر. يجب السماح لجميع أصحاب المصلحة السياسية بأن يشاركوا في العملية الانتخابية بطريقة عادلة، وحرّة، وأمنة. ويجب فتح المجال السياسي ليس من الناحية النظرية فحسب، ولكن من ناحية الممارسة العملية وفي جميع أنحاء البلد بأسره. والحكومة هي المسؤول الرئيسي في هذا الصدد. لذلك، أدعوها إلى الإعداد للانتخابات بالثقة التي يشعر بها بلد يقوم بهذه العملية في جو ديمقراطي للمرة الثالثة منذ خروجه من ماضيه الدموي، وباليقظة التي يشعر بها بلد يدرك هشاشة عملياته لبناء السلام، والمسؤولية الملزمة لها.

وأحث أيضاً أحزاب المعارضة على عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبتها عام ٢٠١٠، والمشاركة في الانتخابات. ويجب أن تعلن عن استعدادها للمساهمة في النشاط السياسي الفعّال في البلد، بغية تعزيز العملية الديمقراطية، والعمل يداً بيد من أجل تحقيق مستقبل مزدهر لبوروندي. ويجب أن تكون هناك رؤية متوسطة الأجل وطويلة الأجل، بدلا من التركيز على الاعتبارات السياسية القصيرة الأجل.

أخيراً، في حين أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومة، أناشد جميع أصحاب المصلحة السياسية الامتناع عن أي تصرف من شأنه أن يزيد التوترات، أو يؤدي إلى أعمال من العنف السياسي. وما زلت على ثقة من أن ذلك

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة، اجتماع المائدة المستديرة. في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، كتبت رسالة إلى المجلس أبلغه فيها عن عقد اجتماع مائدة مستديرة في بوجومبورا بين الحكومة وشركائها الرئيسيين الثنائيين والمؤسسين بتاريخ ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد تم التوصل إلى ذلك القرار في مأدبة غداء رفيعة المستوى أقيمتها في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وحضرها النائب الأول للرئيس ووزير خارجية بوروندي، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، والممثل الخاص للأمين العام وغيرهم من الشخصيات المرموقة من الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وبناء على الورقة المفاهيمية التي أحلتها أيضا إلى المجلس، جرى الاتفاق على أن يكون لاجتماع المائدة المستديرة ثلاثة أهداف: أولا، تقييم التقدم المحرز، والتحديات التي تعترض تنفيذ الورقة الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، وقد تم تقديمها في مؤتمر جنيف للشركاء عام ٢٠١٢، لا سيما في ضوء الانتخابات التي ستجري عام ٢٠١٥؛ ثانيا، مناقشة الآثار المترتبة على مغادرة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وما يسفر عن ذلك من نتائج بالنسبة إلى مستقبل التعاون بين بوروندي وشركائها الثنائيين والمؤسسين على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وثالثا، تقييم الآفاق المستقبلية لشراكة تقوم على الاستفادة المتبادلة، بهدف تحقيق التنمية في بوروندي وازدهارها في الأجل الطويل، على افتراض أن الانتخابات التزيهة والأمن والديمقراطية والشاملة التي ستجري في عام ٢٠١٥ سوف تضع الأساس للتنمية السلمية والمستدامة في البلد.

ومن الناحية المثالية، سيكون عدد الممثلين الرفيعي المستوى من الحكومة والشركاء الرئيسيين المشاركين في اجتماع المائدة المستديرة محدودا من أجل تشجيع حوار مفتوح وصريح في إطار غير رسمي. وأثلجت صدري الضمانات العديدة بالالتزام

عمل على مأدبة غداء، بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي، مع الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، بغية رفع مستوى الوعي بين الدول الأعضاء المهتمة باحتياجات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وقد شجعتي التأيد الواسع المعرب عنه في ذلك الاجتماع، وأناشد المشاركين اليوم أن يقدموا تبرعاتهم. وهذا تكرار لمجرد ما ذكره الممثل الخاص للأمين العام قبل بضع دقائق. وإلى جانب دور المكتب في توفير الحماية، يبقى هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في ميدان حقوق الإنسان من حيث الحقوق المدنية والسياسية، وعملية العدالة الانتقالية، وإرساء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع البورونديين، وهو هدف نسعى جميعا إلى تحقيقه.

وفي الأسبوع الماضي، عقدت أيضا اجتماعا مثمرا جدا مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد دجينيت. ونعتقد كلانا أن التحديات الحالية يتعين التصدي لها عن طريق نهج إقليمي، ونحن ملتزمان بالعمل معا لتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتلك المنظمات، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وغيرها، ستصبح حتى أكثر أهمية. بمجرد أن يغادر مكتب الأمم المتحدة بوروندي. والتعاون الإقليمي له أيضا أهمية حاسمة في تحقيق الإمكانات الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لشعوبها.

وأعتقد أن بوروندي سوف تواصل إحراز تقدم في بناء السلام، تاركة وراءها مرة وإلى الأبد ماضيها الحافل بالتناقضات. وحتى ذلك الحين، اليقظة مطلوبة، بما في ذلك من قبل المجلس، وسأسعى إلى تقديم الدعم المتواصل للبلد في المسار الذي يسلكه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد غهوتو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة جمهورية بوروندي، وبالنيابة عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، أود أن أتقدم بخالص التهنية لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وتود حكومة بوروندي أن توجه انتباه المجتمع الدولي والمحلي إلى الحقائق التالية. ردا على المعلومات التي انتشرت مؤخرا في بعض وسائل الإعلام المحلية، تعيد حكومة بوروندي التأكيد على إرادتها السياسية لحماية جميع سكان بوروندي وجميع الأجانب الذين يعيشون في البلد من تهديدات أو هجمات المخربين والمجرمين من كل طيف. وبغية تحقيق تلك المهمة، التي هي مهمتها الأساسية، تدعو الحكومة جميع المواطنين والأجانب إلى إبداء التعاون، وتحثهم على الإبلاغ عن جميع المشايخ، بما في ذلك عن طريق تقديم أية معلومات قد تتاح لهم بشأن أي أعمال تهدف إلى زعزعة الاستقرار في بوروندي أو جرائم ترتكب على أراضيها.

وتعتزم حكومة بوروندي هذه الفرصة لتعرب عن شكرها للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف العاملين في بوروندي للتعاون الواضح الذي أبدوه في مسيرتها الطويلة لتوطيد عملية السلام التي بدأت قبل أكثر من عقد.

وخلال هذه الفترة الحاسمة، فإن بوروندي تعد نفسها لإجراء الانتخابات الرئاسية والعامية للمرة الثالثة. وتدعو الشركاء أنفسهم إلى مضاعفة جهودهم الرامية إلى كفالة إجراء الانتخابات في ظروف جيدة، وضمان الأمن والحرية وشفافية عملية الانتخابات للجميع. وتعي الحكومة حجم المهمة المنوطة

التي تلقيتها بالفعل من ممثلين رفيعي المستوى في ذلك الصدد. وبمشاركة الحكومة، نعمل حاليا على إعلان مشترك سيعتمد في نهاية الاجتماع المقرر في كانون الأول/ديسمبر، وسنقدمه إلى جميع الشركاء الرئيسيين في الوقت المناسب. ويهدف الإعلان إلى الوقوف على التقدم المحرز، فضلا عن المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتدخل. ويتمثل هدفه في تحديد مجموعة جديدة من الالتزامات المتبادلة التي من شأنها أن تحدد الطريق المشترك للمضي قدما خلال عام الانتخابات وما بعده.

وأرحب بقرار الحكومة تنظيم اجتماع المائدة المستديرة. وينتظر أن ترسل الدعوات قريبا. وأعتزم السفر إلى بوروندي خلال الأيام التي تسبق اجتماع المائدة المستديرة للاجتماع مع الأطراف المعنية، كما هي الممارسة المعتادة. وقبل ذلك، وسأكون جزءا من وفد من رؤساء لجنة بناء السلام يزور الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. في تلك المناسبة، سأواصل مناقشة مسألة المشاركة الإقليمية.

وما من شك في أن بوروندي تمر بمرحلة حاسمة وحافلة بالتحديات. والمهام الملقة على عاتقها حاسمة الأهمية لتوطيد المكاسب التي حققها البلد، ولإرساء الأساس لرؤية طويلة الأجل، عقب إجراء الانتخابات في ٢٠١٥. والتخفيض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، والأهم من ذلك، انتخابات عام ٢٠١٥، معلمان بارزان، ويجب التعامل معهما بأقصى درجة من العناية، لكنهما يوفران أيضا فرصا جديدة. أمام بوروندي فرصة تاريخية كي تبين للمجتمع الدولي أنها تغلبت على ماضيها المؤلم وأنها بصدد الشروع في عهد جديد قائم على أساس المؤسسات الديمقراطية القوية ويتسم بتحسين مستويات معيشة شعبها، لا سيما شبابها. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة بوروندي على تحقيق تلك الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة فيما يتعلق بنشر بعثة مراقبة للانتخابات سيجري التوصل إليه قريباً. والأمر ذاته ينطبق بالنسبة للشركاء الآخرين الذين قد يرغبون في المشاركة في مراقبة العملية الانتخابية العام المقبل في بوروندي. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشدد على أن هذه هي نفس اللغة التي استخدمتها الحكومة خلال الشهر الماضي. كما أن الحكومة على استعداد للعمل مع جميع الشركاء في مجال حقوق الإنسان، وأن تبذل كل ما في وسعها لالتهاء من العملية الجارية للجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

وتواصل الحكومة العمل مع الحكومات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا بأسرها لتعزيز التعاون الإقليمي من خلال المنظمات التي تتمتع بالعضوية فيها، ومع الاتحاد الأفريقي. وفي إطار تنفيذ رؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥ وإطارنا الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، تود بوروندي أن ترى وفاء جميع الشركاء بكل الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر جنيف للشركاء، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢. وأدت المؤتمرات القطاعية اللاحقة إلى مشاريع محددة تتمتع بمقومات النجاح.

ونتيجة لذلك، تأمل حكومة بوروندي أن يسفر اجتماع المائدة المستديرة المقرر عقده يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر عن التزامات محددة وثابتة، تفرج عن الموارد المالية المتبقية.

وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمع الدولي أن ييدي استعداده لمساعدة بوروندي على سد الفراغ الناجم عن الإنهاء التدريجي لولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي واستكمال البرامج الجارية فيما يتعلق بمختلف الصكوك الإنمائية الاستراتيجية، مثل رؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥ والإطار الاستراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، وبالتالي وضع بوروندي على طريق التقدم، للبناء على ما أنجز بالفعل ووضع البلد على المسار نحو تحقيق

بها، لكنها واثقة من أنها ستضطلع بنجاح بمسؤولياتها بمساعدة جميع السكان ومجتمعها الإقليمي والدولي بصفة عامة. وفي ذلك الصدد، تود الحكومة الإشارة إلى أن خريطة الطريق التي اعتمدها جميع أصحاب المصلحة السياسيون البورونديون والمشاورات الجارية بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة ستتهى بيئة سلمية من أجل إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥.

وتعكس مناقشات الحكومة مع الجهات الفاعلة السياسية بشأن تيسير الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة في بوروندي عزمها على إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع ونزيهة وحرّة. وبالمثل، فإن العمل الحالي الذي تضطلع به وسائل الإعلام والمجتمع المدني بشكل عام، فضلاً عن المشاورات التي بدأتها الحكومة مع المجموعات الدينية، يدلان على رغبة الحكومة في إتاحة حيز سياسي للجميع في جميع أنحاء البلد. وإذا تتحمل الحكومة المسؤولية الأولية عن كفالة الأمن لجميع أولئك الذين يعيشون في البلد، تغتنم هذه الفرصة لتدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة التوترات وتجنب العنف السياسي. وبالاضطلاع بذلك، سيكون بإمكاننا الإلتقاء من دفن أحقاد أدمت تاريخ بلدنا وماضيه الدموي.

وتود حكومة بوروندي أن تذكر بأن ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ستنتهي نهاية عام ٢٠١٤. كما تدرك أن خفض التدريجي سيتترك فراغاً ينبغي شغله، الأمر الذي سيكون صعباً على العديد من المستويات. بيد أنه، حان الوقت لأن تتحمل الحكومة مسؤولياتها وتثبت أنها على مستوى التحدي على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. كما تدرك الحكومة أنه لا يزال أمامها العديد من التحديات. ولذلك، تدعو مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء الآخرين المشاركين إلى تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة وخطة أولويات بناء السلام بأسرع ما يمكن.

مستقبل أكثر إشراقا لشعبه. إن إجراء من هذا القبيل من شأنه أن يهيئ الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وأخيرا، تود الحكومة أن تحتتم بالتأكيد مجددا على استعدادها للعمل من أجل تحقيق السلام والتنمية لجميع أفراد شعب بوروندي، بدعم من جميع شركائها.